جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم التعليم الاساسي

السنة الجامعية: 2024 – 2025
المستوى: التعليم الاساسي
التخصص: جذع مشترك
المدة:ساعة ونصف

يوم : 2025/05/14

امتحان الدورة العادية في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي

السؤال الأول: (6 نقاط)

اختر جوابا واحدا لكل سؤال (بوضع الرقم والحرف الملائم فقط على ورقة الاجابة)

1- ما هو العامل الذي اعتبره أفلاطون أساس نشأة الدولة؟

أ- القوة العسكرية

ب- الحاجة الاقتصادية

ج- القانون الطبيعي

د- التوسع السكاني

2- وفق التجاريين، ماذا يمثل معيار ثروة الدولة؟

أ- حجم الإنتاج الصناعي

ب- عدد السكان

ج- كمية الذهب والفضة

د- القوة العسكرية

3- على ماذا يقوم التحليل الحدي في الاقتصاد النيوكلاسيكي؟

أ- مجموع الإنتاج الوطني

ب- المنفعة الحدية والتكلفة الحدية

ج- قيمة العمل

د- توزيع الثروة

4- من هو مؤسس الاشتراكية العلمية ؟

أ- روبرت أوين

ب- آدم سميث

ج- كارل ماركس

د- فرانسوا كيناي

5- ما هو المنهج الأساسي الذي استخدمته المدرسة الألمانية؟

أ- المنهج الاستنتاجي

ب- المنهج التجريدي

ج- المنهج الاستقرائي التاريخي

د- المنهج التطبيقي

6- ما هو المبدأ الذي ركز عليه آدم سميث لزيادة الإنتاجية؟

أ- تدخل الدولة

ب- التجارة الداخلية

ج- تقسيم العمل

د- الية العرض والطلب

السؤال الثاني: (7.5 نقاط)

أجب بصحيح أو خطأ مع التعليل في حال الخطأ:

1- النظام الرأسمالي يقوم أساسا على تدخل الدولة لتنظيم السوق.

2- كارل ماركس يرى أن القيمة الحقيقية لأي سلعة تتحدد وفقًا للمنفعة التي توفرها للمستهلك.

3- الفكر الاقتصادي عند الإغريق (مثل أفلاطون وأرسطو) كان يعتمد على فكرة الدولة ذات التدخل المحدود في الاقتصاد.

4- الفكر الاقتصادي الإسلامي يمنع الملكية الفردية لأنه يرى أن المال مال الله سبحانه.

5- التحليل الحدي في المدرسة النيوكلاسيكية يركز على القرارات الاقتصادية الكلية وتجاهل الأفراد.

السؤال الثالث: (4.5 نقاط)

قارن بين (أي وضح الفرق):

1- الفكر الكلاسيكي والفكر الحدي في تحديد القيمة

2- التجاريون والفيزيوقراط في تحديد النشاط الأساسي المحقق للثروة

3- الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية

السؤال الرابع: (2 نقاط)

ناقش كيف يجمع الفكر الاقتصادي الإسلامي بين الثوابت والمتغيرات لضمان استمرارية النظام الاقتصادي مع تطور الزمان والمكان؟

بالتوفيق

الفرقة البيداغوجية للمقياس

التصحيح النموذجي

السؤال الأول (6 نقاط) (1 عن كل اختيار)

السؤال	الاختيار الملائم
العامل الذي اعتبره أفلاطون أساس نشأة الدولة	1- ب/ الحاجة الاقتصادية
وفق التجاريين، ماذا يمثل معيار ثروة الدولة	2- ج/ كمية الذهب والفضة
يقوم التحليل الحدي في الاقتصاد النيوكلاسيكي على	3- ب/ المنفعة الحدية والتكلفة الحدية
مؤسس الاشتراكية العلمية	4- ج/ كارل ماركس
المنهج الأساسي الذي استخدمته المدرسة الألمانية	5- ج/ المنهج الاستقرائي التاريخي
المبدأ الذي ركز عليه آدم سميث لزيادة الإنتاجية	6-ج/ تقسيم العمل

السؤال الثاني (7.5 نقاط) (كل عبارة: 0.5 على ص أو خ و1 على التصحيح)

العبارة	ص/خ	التصحيح
النظام الرأسمالي يقوم أساسا على تدخل الدولة لتنظيم السوق	خ	يقوم النظام الرأسمالي على مبادئ الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية، حيث يتم تنظيم الإنتاج وتوزيع الموارد من خلال آلية السوق دون تدخل مركزي مباشر من الدولة. وظيفة الدولة في النظام الرأسمالي تقتصر على سن القوانين التي تحمي الحريات وتضمن المنافسة العادلة، وتوفير الدفاع والأمن والنظام القضائي، أما التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي فيعد ضارا في أغلب الأحيان بحسب المفكرين الكلاسيكيين أمثال آدم سميث
كارل ماركس يرى أن القيمة الحقيقية لأي سلعة تتحدد وفقًا للمنفعة التي توفرها للمستهلك	خ	لا يربط كارل ماركس بين قيمة السلعة ومنفعتها للمستهلك، بل يركز على "قانون القيمة" القائم على كمية العمل الضروري اجتماعيا لإنتاجها، أي أن السلعة تحصل على قيمتها من مقدار العمل البشري المبذول في إنتاجها وليس من منفعتها الذاتية أو رغبات الأفراد
الفكر الاقتصادي عند الإغريق (مثل أفلاطون وأرسطو) كان يعتمد على فكرة الدولة ذات التدخل المحدود في الاقتصاد	خ	لم يكن هناك تصور دقيق حول تدخل الدولة بالمعنى الاقتصادي الحديث. أفلاطون وأرسطو ركزا على الجوانب الأخلاقية والاجتماعية للملكية والعمل، ورأى أفلاطون أن الدولة ينبغي أن تنظم تقسيم العمل والممتلكات خصوصا للطبقة الحاكمة. أما أرسطو فقد دافع عن الملكية الخاصة لكنها مقرونة بالفضيلة الأخلاقية والعدالة الاجتماعية.
الفكر الاقتصادي الإسلامي يمنع الملكية الفردية لأنه يرى أن المال مال الله سبحانه فقط	خ	الفكر الاقتصادي الإسلامي يعترف بالملكية الفردية ويقر بحق الفرد في التملك والاستثمار، لكنه يضعها ضمن رقابة مزدوجة: رقابة ذاتية تنبع من الإيمان، ورقابة مجتمعية وقانونية، لضمان عدم الإضرار بالصالح العام أو ظلم الآخرين. فالله سبحانه هو المالك الحقيقي، والإنسان مستخلف عليه، أي أنه مؤتمن لا مالك مطلق
التحليل الحدي في المدرسة النيوكلاسيكية يركز على القرارات الاقتصادية الكلية وتجاهل الأفراد	خ	بالعكس، التحليل الحدي يعد من أهم أدوات المدرسة النيوكلاسيكية التي ركزت على سلوك الأفراد. يعنى هذا التحليل بتفسير سلوك المستهلك أو المنتج بناء على المنفعة أو التكلفة الحدية لوحدة إضافية، وهو يُبنى على فرضية اتخاذ الأفراد قرارات عقلانية لتعظيم منفعتهم أو أرباحهم ضمن سوق تنافسية

	السؤال الثالث (4.5 نقاط)	
1	**-الفكر الكلاسيكي يرى أن القيمة تحدد وفقا لتكاليف الإنتاج، أي أن قيمة السلعة تتناسب مع كمية العمل المبذول فيها، وهي ترتبط بالعنصر الموضوعي للإنتاج. في المقابل، الفكر الحدي (النيوكلاسيكي) يرى أن القيمة ناتجة عن المنفعة الحدية التي يحصل عليها الفرد من استهلاك وحدة إضافية من السلعة، وهو بذلك يعتمد على تقديرات ذاتية للفرد وليس على عناصر الإنتاج فقط.**	1.5
	-الاشتراكية الخيالية اتسمت بالطابع العاطفي والإصلاحي، حيث سعى مفكروها مثل روبرت أوين إلى طرح حلول مثالية دون أساس علمي متين، وكان هدفهم تخفيف معاناة الطبقات العاملة عبر تخيل مجتمعات مثالية. بينما الاشتراكية العلمية (الماركسية) قامت على تحليل علمي عميق لعلاقات الإنتاج، وركزت على صراع الطبقات، واستندت إلى قوانين اقتصادية مثل فائض القيمة ونقد النظام الرأسمالي كليًا، مع الدعوة إلى تدخل الدولة لتنظيم الإنتاج والتوزيع.	1.5
	- ركز التجاريون على التجارة الدولية وخاصة تراكم الذهب والفضة من خلال ميزان تجاري موجب، معتبرين أن الثروة تقاس بكمية المعادن النفيسة. بينما رأى الفيزيوقراط أن الثروة لا تأتي من التجارة أو الصناعة بل من النشاط الزراعي وحده، لأن الزراعة تنتج "ناتجا صافيا" يمثل إضافة حقيقية للثروة القومية، واعتبروا بقية الأنشطة مجرد تحويل للمادة وليس إنتاجا حقيقيا)	1.5

	الجواب الرابع	العلامة
	الإجابة النموذجية: الفكر الاقتصادي الإسلامي يتميز بمرونة عالية وقدرة فريدة على التكيف، وذلك من خلال الجمع بين ما هو ثابت وما هو متغير. فالثوابت هي المبادئ والقيم الأساسية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، مثل تحريم الربا، وتحقيق العدالة في التبادل، واحترام الملكية الفردية ضمن ضوابط شرعية، وتحريم الاحتكار، والوفاء بالعقود، وهذه كلها تُعد قواعد لا تتغير بتغير الزمن أو المكان لأنها تمثل الأساس الأخلاقي والتشريعي للنظام الاقتصادي الإسلامي. أما المتغيرات، فتتمثل في الأساليب والأدوات والوسائل التي يمكن أن تتغير بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، شريطة ألا تصطدم مع أصول الشريعة. على سبيل المثال، يمكن تحديث أدوات التمويل وآليات السوق وأنظمة الضرائب والزكاة وأساليب الاستثمار، بما يتناسب مع تحديات العصر، طالما أنها تبقى ضمن الإطار العام للأخلاق والعدالة الإسلامية. هذه الازدواجية في البناء—ثوابت تحكم المبادئ، ومتغيرات تضبط الوسائل—تمكّن الاقتصاد الإسلامي من الحفاظ على هويته في أي زمان أو مكان، وتمنحه القدرة على التجدد والاستمرارية دون أن يفقد مقوماته الأساسية. وهذا يفسر كيف استطاع النظام الاقتصادي الإسلامي أن يقدم حلولا واقعية وفعالة على مر العصور، مقارنة بالنظم الوضعية التي غالبا ما تنهار عند تغير الظروف أو فشل أحد عناصرها. كما أن الرقابة المزدوجة (الذاتية والإدارية) تضمن تطبيق هذه المبادئ والمتغيرات بشكل منسجم، إذ لا تكتفي الشريعة بالضوابط القانونية، بل تغرس في الفرد الإحساس بالمراقبة الإلهية، ما يعزز فعالية النظام ويرسخ ثقافة المسؤولية الأخلاقية، وهي ميزة لا توجد في النظم الوضعية الأخرى.	2
المجموع		2